Al-Shahid Al-Qurani Employing in "Hawashi Al-Mufassal" By Al-Shalubeen (645 AH)

Ohood Saeed Mahmoud Al-Salmani*, Muhammad Jassim Abed Al-Satouri
Department of Arabic Language, College of Education for Humanities, University of Anbar, Ramadi, Iraq
* oho20h2045@uoanbar.edu.iq

KEYWORDS: **Al-Shahid Al-Qurani, Al-Shalubeen, Hawashi Al- Mufassal, Audio Evidence.**

https://doi.org/10.51345/.v34i3.734.g376

ABSTRACT:

This research was not the first study that dealt with Professor Al-Shalubeen (645 AH), but rather it is considered the one of a series of previous studies. It aims to shed light on the following sides. Firstly, focusing on Al-Shalubeen, who did not get the fame that his students got (Ibn Al-Hajib, Ibn Asfour, Ibn Al-Dha'a, and Abu Hayyan). Secondly, getting acquainted about the methodology of Al-Shalubeen in his dealings with audio evidence, and the status of hearing wiith him, through his book (Hawashi Al-Mufssal), which he put it on the book (Al-Mufssal in the Craft of Arabs) by Jarallah Al-Zamakhshari. It is known to all that the Qur'anic text represents the highest levels of language, eloquence, and power. Not only that, but most of the Arabic studies came to serve the Quranic text. Finally, the aim of this study explains the concept of employment among the Shalubeen in the light of the grammatical differences, and the multiplicity of opinions that accompanied the audio evidence.

توظيف الشاهد القرآني في حواشي المفصل للشلوبين (645هـ)

عهود سعيد محمود خلف السلماني*، أ.د. محمد جاسم عبد الساطوري
قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الانبار، الرمادي، العراق
* oho20h2045@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية | القراءات القرآنية، الشَّلَوبين، حواشي المفصل، الشاهد السماعي.

https://doi.org/10.51345/.v34i3.734.g376

ملخص البحث:

لم تكن هذه الدراسة الاولى التي تناولت الاستاذ الشَّلَوبين (645هـ)، بل جاءت ضمن سلسلة من الدراسات السابقة، فالهدف منها تسليط الضوء أولا: على الشَّلَوبين الذّي لم يحض بالشهرة التي نالها تلاميذه (ابن الحاجب، وابن عصفور، ابن الضائع، وابو حيان) والثاني: التعرف على منهجية الشَّلوبين في تعامله مع الادلة السماعية، ومكانة السماع عندهُ، من خلال كتابه (حواشي المفصل) الذّي وضعه على كتاب (المفصل في صنعة الاعراب) لجار الله الزَّمخشري، ومعلوم لدى الجميع أنَّ النص القرآني يَمثل أعلى مستويات اللغة والفصاحة، والبلاغة، والقوة، وليس هذا فحسب بل إنَّ جل الدراسات العربية جاءت لخدمة النص القرآني، فجاءت هذه الدراسة لبيان مفهوم التوظيف عند الشَّلَوبين في ضوء الخلافات النحوية، وتعدد الآراء الذّي رافق الشواهد السماعية.

المقدمة:

الحمد الله حمدا يضاهي نعمه، والصلاة والسلام على نبينا محمدا واله وصحبه وسلم أما بعد:

إنَّ للسماع مكانة عظيمة في إحصاء قواعد اللغة العربية، فاعتمد عليه النُّحاة، واستشهدوا به وجعلوه أصلاً من أُصول النحو، والفيصل الذي يعتد به عند تعدد الآراء واختلاف المذاهب، ثم إنَّ للشاهد القرآني وقراءاته النصيب الاكبر والأهم، ولهذا خص هذا البحث بـ (القرآن الكريم وقراءاته) والتي تعرف بأبسط تعريف لهَا بأنَّها: العلم الذي يهتم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها منسوبة لقائلها فالقراءات: هي تلك الوجوه اللغوية والصوتية التي أباح الله بها قراءة القرآن تيسيراً وتخفيفاً على العباد[1] وكان للنحاة مواقف مختلفة من هذه القراءات، فهذا سيبويه يُخضع القراءة للقياس، إلا إنَّه لم يخطئ قارئاً.

وفي بحثي هذا وقفت على ثلاثة مسائل في القراءات القرآنية، تناولها الشلوبين ووظفها في كتابه حواشي المفصل واتخذ منها دليلاً لتعضيد حجته في طرحه للآراء.

-الحواشي

كتاب يبحث في علم النحو للأستاذ ابي علي الشلوبين وترجع اهمية الكتاب لمكانة مؤلفه اولا وارتباطه في كتاب الزمخشري (المفصل في صنعة الاعراب) تناول الشلوبين ثلاثة اقسام من المفصل وهي (الاسماء والحروف والمشترك) واعرض عن دراسة قسم الافعال الى جانب قسم كبير من الأحرف ووظف الشلوبين من خلال حواشيه الادلة السماعية القران الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعرا ونثرا الى جانب توظيفه الآراء النحوية لمن سبقوه من نحاة المذهبين ولعل الكتاب مثل شرح لكتاب المفصل أكثر مما هو حاشية مبسطة

-الحال المؤكدة:

الحال المؤكدة: هي التي يستفاد معناها بدونها وهي على ثلاثة أنواع، وتأتي مؤكدة لصاحبها أو لمعنى الجملة وهذا ما استدل به الشَّلَوبين رداً على الزمخشري الذي قال: "والحال المؤكّدة هي التي تأتي على أثر جملة فعلية عقدها من اسمين"[2]

قالَ الشَّلَوبين: (وقد جاءت الحال المؤكّدة بعد الجملة الفعلية نحو قوله تعالى: ﴿وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ (مريم: 15)، وقوله: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ (التوبة: 25)، وقوله: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (النساء: 79)).

الحال المؤكد: هَي الَتي تدلُ على معنى يفهم مما قبلها وفيها خلاف بين النحاة فأثبتها جمهور البصريين، في حين أنكرها كلًا من الفرَّاء والمبرد، والسهيلي قال الفرَّاء: (الحال لا تكون الاَّ مبينة، ولا يدل عليها من قبلها، ولا تخلو من تجدد فائدة عند ذكرها، كقولهم: عبدُ الله عندكَ قائما، ومحمدٌ خلفك جالسا؛ لأنَّه ليس في (عندك) ولا (خلفك) دليل على جلوس ولا قيام).[3]

وردَّ مذهب الفرَّاء بأنَّ الحال لا تأتي مؤكدة بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ (البقرة: 83).

قال ابن مالك: "يؤكَّد بالحال ما نصبها من فعل أو اسم"[4]

فاستدلَ الشَّلَوبين بثلاث نصوص قرآنية على مجيء الحال مؤكدة بعد جملة فعلية).[5]

ففي قوله تعالى: ﴿ويوم يبعث حيًّا﴾ (مريم: 15) جاءت الحال مؤكّدة لأنَّ (الأحياء) هو معنى (البعث) وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيتم مُدْبِرِينَ﴾ (التوبة: 25) نجد أنَّ الحال "مدبرين" مؤكدةٌ لـ (التولي) وهو الهروب من المعركة لأنَّ (التولي) و(الإدبَار) بمعنى واحد".[6]

أما قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (النساء: 79) قالَ عنها أحدَ المفسرين: "رسولا" نصبٌ على الحال وهيَ حالٌ، تتضمن معنى التأكيدَ وهذا القول[7] الذّي وظفه الشَّلَوبين وجاء توظيفه

لهذا الشاهد مطابقاً لما فُسر. ونقل ابن الجوزي قولَ الزَّجاج: ذكر الرسول مؤكدٌ لقوله "وأرسلناكَ" والباء "بالله" مؤكدةٌ للمعنى[8]

خلاصة القول: ونخلص مما سبق أن عرضناه أنَّ الشَّلَوبين بتوظيفه للآيات الثلاث في بيان جواز مجيء الحال المؤكّدة بعد الجملة الفعلية إثابة على قول الزمخشري الذي حصر مَجيء هذا النوع من الحال بعد الجملة الإسمية معضداً رأيه باستناده لأقوال المفسرين.

-المفعول المطلق:

تناول الشلوبين الحديث عن الضمير العائد على الفعل المحذوف في باب المفعول المطلق إذ وافق قولَ الزمخشري: "ومن إضمار المصدر قولك: (عبدَ الله أظنه منطلق) تجعل الهاء ضمير الظن كأنَّك قلت: (عبدَ الله أظن ظني منطلق)"[9]

قال الشَّلَوبين: "وعلى هذا حملوا قوله:[10][11]

هذا سراقةَ للقرآن يدرسه لأنَّ

(للقرآن) متعلق بـ يدرس فلا يجوز أن يتعدى بعد ذلكَ، لأنَّ حقه أن يتعدى إلى واحد، فإن كان متأخر تعدى إليه بنفسه وإن كان متقدماً جازَ فيه وجهان، وكذلك كلّ فعلٍ متعد إلى واحد. قال أبو علي في التذكرة: (ولو قال قائل: أنَّ (للقرآن) في موضع الحال جاز أن يكون الضَّمير ضَميره)، وأبين من هذا البيت قول زهير بن جناب[12]:

من كل ما نالَ الفتى قد نلتهُ إلا التحيةَ

حمله السيرافي على "نلت النيل" لما ذكرناه في البيت قبله، وعَلى ذلك خطئوا قراءة ابن عامر ﴿فَبِهُدَاهُم اقْتَده﴾ (الأنعام: 90)[13]"[14]

المفعَول المطلق باب قائم في النحو العربي فقد ذكره النحاة وقال عنه الزمخشريُّ: (من إضمار المصدر قولكَ عبد الله أظنَّه منطلق كأنك قلت: عبد الله أظن ظني منطلق)[15] وفعل ابن عقيلٍ كما فعل الزمخشريُّ ويعرفُ: بأنَّه اسم منصوب مصدراً أو نائباً عنهُ ويأتي مؤكداً لفعله، أو مبيناً لنوعه، أو عدده وسمي مطلقاً لأنَّه لم يقيد بحرف جر وله ما ينوب عنه قال ابن مالك: (وينوب عَن المصدر أيضاً ضميره منَه قوله تعالى: ﴿لا أعذبه أحداً من العالمين﴾ (المائدة: 115) أي لا أعذب العذاب)[16]

أما ما يخص شاهدنا القرآني لقوله تعالى: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَده﴾ (الأنعام: 90) فقد ذهب كلٌّ من الأخفش والزّجاج أنَّ هذه الهاء "هاء" وقف، قال الأخفشَ: (الهاء في "اقتده" هاء وقف تسقط في درج الكلام فحذفها في الوصل كلٌّ مَن الكسائي، ويعقوب، وخلف)[17] واستحسن الأزهري قراءةَ ابن عامر[18] وذكر بأنَّه قرأها

بياء في اللفظ، وفسر النحاة والقراء أصل هذه الهاء فعدها اسما لا "هاء سكت" وقال أهل البصرة: جعل ابنُ عامر "الهاء" ضمير للمصدر وهو "الاقتداء" كأنَّ الأصل: فبهداهم أقتد اقتداء[19].

أما الشَّلَوبين فقد وظف هذه القراءة بجعل "الهاء" مفعولًا مطلقاً واستدلَ على ذلك بقوله: (بأنَّ هذا الضمير لا يمكن إعادتهُ على "الهدى" وأنَّ فعل "الاقتداء" تعدى بحرف جر ولا يمكن له أن يتعدى إليه بنفسه عليه لا يمكن أن يتعدى الضَّمير ولا يمكن للفعل أن يتعدى بنفسه وبحرف جر في آن واحد ثم قال: "فلما امتنع ذلك لم يكن بدّ من أن تجعل الهاء عائدة على شيء متقدم غير الهدى، ولا متقدم هنا إلا الهدى والاقتداء الذّي دَّلَ عليه "اقتد" وقد بطل أن يكونَ ضميره الهُدى، فَلم يبقى إلا أن يكونَ ضميره الاقتداء الذّي دَّلَ عليه "اقتد" فكانَ الأصل "فبهداهم اقتد اقتداء")[20].

خلاصة القول: استدلَ الشَّلَوبين بقراءة ابن عامر –المتواترة– التي رواها عن ابنِ ذكوان بجعلِ "الهاء في اقتده" مفعولًا مطلقاً وذلك بعد اتباعه منهجاً سليماً في الاستدلال واستنباط الأحكام النحوية بصورة متدرجة أوصل المتعلم لما ارتضاه من حكم نحوي ولا ننسى بأنَّ: "والشَّلَوبين في نصبه الضَّمير وعدَّه مفعولاً مطلقاً بقوله ومفعولا مطلقا (فبهداهم اقتده) في من كسر الهاء[21].

التمييز المنقول من المفعول به:

أوردَّ الشَّلَوبين قول الفارسي بقوله:" قال الفارسي في قوله: ﴿وفَجَّرنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾ (القمر: 12) لا يجوز أن يكون حالًا؛ لأنَّ الحال هي صاحب الحال، والأرض ليست العيون، بل قد يكون منها ما ليس بعيون، ويجوز أن يكون بدلًا من الأرض أو مفعولًا بإسقاط حرف الجر كأنَّه: فجرنا بعيون. قال: ويجوز أن يكون حالًا على تقدير حذف مضاف كأنَّه ذوات عيون)[22].

التمييز: هو الاسم المنصوب المفسر للمبهم من الذوات نحو قولنا: "تَصَبَّب زيدٌ عرقاً، ونحو: طاب محمدٌ نفسا، محمولًا على المفعول[23] أثبت النحويون المتقدمون التمييز المنقول من الفاعل، غير أنَّ التمييز المنقول عن المفعول لم يتناوله بالذكر، إذ قال سيبويه: "وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره ممَّا قد تعدى إلى مفعول ذلك قولك: امتلأت ماء، وتفقأت شحما"[24].

أما التمييز المنقول من المفعول فلم يذكره النحويون المتقدمون، وإنَّما ورد عند النحويين الأندلسيين، إذ يعدَّ أبو موسى الجزولي أول من نص على ذكره[25]، بقوله: "التمييز ينقسم قسمين: منتصب عن تمام الكلام وهو، إمَّا فاعل شغل عنه فعله بما يلابسه، وإما مفعول شغل عنه الفاعل الواقع به بما يلابسه"[26]، وقد وافق الجزولي في ذلك أغلب المتأخرين، ومثلوا له: ﴿وفَجَّرنَا الْأَرْض عيوناً﴾ (القمر: 12) وأصله: (فجرنا عيونَ الأرض)، فحول المفعول المضاف (عيون) إلى التمييز، وأُقيم المضاف إليه مقامه[27].

أمَّا الشلوبين فقد نفى التمييز المنقول من المفعول في هذه الآية، وعضد مذهبه بأنَّ النحويين الأولين لم يذكروه، إذ لم يثبت عندهم سوى التمييز المنقول من الفاعل[28]، وأحال الشاهد (عيونا) في الآية على أنّها، منصوبة على الحال، وقد ذكر ذلك في (حواشي المفصل) بقوله: "يجوز أن يكون حالاً على تقدير حذف مضاف، كأنه ذوات عيون"[29]، إلاّ أنَّه تأول في كتابه (التوطئة) بقوله: "أي: فجرنا الأرض في حال أنّها عيون فإن قلت: إنّ الأرض في حال التفجير ليست بعيون وإنّما هي عيونٌ بعد التفجير، فالجواب: أنّه لا يبعد أن تسمى قبل كونها عيونا بذلك،ويكون ذلك من باب التَسمية بالحال، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ (يوسف: 36).

فإن قلت: فإنّ الحال لا تكون إلاّ مشتقة أو في تأويل المشتقّ فكيف تأويل الاشتقاق هنا؟ فالجواب: أنّه قد يكون هذا على تأويل: (وفجرنا الأرضين محالّ بالماء، أو حوامل للماء)، ونحن إذا قلنا ذلك، أعني: (محالّ الماء) مع التفجير، كانت المحالُّ أو الحوامل عيوناً"[30].

وقد نقل عن الشلوبين إنكار التمييز المنقول من المفعول كلٌّ من تلاميذه، أبو الحسن الأبذي الذي فسر كلام الجزولي على إرادة المفعول الذي لم يسمَّ فاعله نحو: ضُرِبَ زيدٌ ظهراً وبطناً، وابن الضائع الذي وافق الشلوبين في تأويله ولكنَّه أنكر عليه جعل التفجير سببا في كونها عيوناً؛ لأنّها ليست عيوناً قبل التفجير، بل فجرت في حال أنّها عيون[31]، وابن أبي الربيع[32] الذي تأول (عيوناً) على وجهين أحدهما: أن يكون بدلاً على حذف الضمير العائد على المفعول أي بتقدير: (فجَّرنا الأرض عيونها) فهنا (عيونَ) بدل بعض من كل.

والآخر: أن يكون مفعولاً به على إسقاط حرف الجر[33] أي بتقدير: (فجرنا الأرض بالعيون) فلما أسقط حرف الجر أصبحت (عيوناً) مفعول به.

ولشاهدنا أوجه اعرابية عدة وهي:

الأول: أنَّ "عيونا" تمييزٌ منقول من المفعول، وعليه أغلب النحويين المتأخرين[34].

الثاني: ما قاله ابن الربيع إذ جعله بدل بعض من كَل وحذف الضمير العائد وذكر بعضهم بأنّهم جعلوه بدلاً من "الأرض" على حد ضرب زيدٌ رأسه[35].

الثالث: تعرب "عيونا" مفعول به بإسقاط حرف الجر أي: "بعيون" وقد ردَّ هذا المذهب أبو الحسين تلميذ الشَّلَوبين، وخرج الآبذي كلام الجزولي أنَّه يمكن أن يرد بأنّه منقول من المفعول الذّي لم يسم فاعله نحو: ضُرِبَ زيدٌ ظهراً وبطناً[36].

الرابع: تعرب "عيوناً" حال وهذا ما ذهب إليه الكرماني و الشَّلَوبين[37]

الخامس: أنَّ (عيونا) مفعول به ثان وكأنّهم ضمَنوا معنى فجرنا (صيرنا) الارض عيوناً[38]

خلاصة القول: مما تقدم يتبين أنّ للشلوبين في هذه المسألة أمرين: الأول: أنَّه نفى ما يسمى التمييز المنقول من المفعول والذي قال به شيخه الجزولي ووافقه فيه أغلب المتأخرين.

الثاني: موافقته للكرماني بجعل (عيوناً) منصوبة على الحال، متبعاً اسلوب التأويل.

وفي ما أراه أنَّ الشَّلَوبين في هذه المسألة قد أغرقَ مبالغاً في تأويله متعسفاً في تقديره فيما ذهب اليه من تخريج (عيوناً) على الحال، وأرى تأويلَ الكلام على البدلية أو المفعول َبه أيسر طريقاً وأقَل تأولاً وتقديراً.

حذف الصلة:

أورد الشَّلَوبين القراءة القرآنية ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذي أَحْسَنُ﴾ (الأنعام: 154) وقوله تعالى: ﴿مثلاً ما بعوضةً﴾ (البقرة: 26) قال: "والمفرد لا يكون صلة لـ"ما" فإن قلت: أجعل صلتها المبتدأ وخبره ؛لأنَّه قد يوصل بهما، وقد يحذف من الصلة من المبتدأ نحو: قراءة من قرأ (تَمَاماً عَلَى الَّذي أَحْسَنُ) ونحو من قرأ: (مثلاً ما بعوضةٌ)"[39].

والأصل في شاهدنا هذا أنَّه على قراءتين الأولى قراءة الجمهور وهي بـ النصب[40] والثانية قراءة الرفع بهذا تعددت الأوجه الإعرابية في توجيه هذه اللفظة وهي: برواية الرفع لغة تميم[41]، وهي قراءة الضحاك، وإبراهيم ابن أبي عبلة ورؤبة بن العجاج وقطرب[42]، ونافع ابن ثعلب[43]، والكسائي وحمزة وعاصم وهي قراءة الأعمش[44]، وبرواية النصب وهي قراءة البقية، وهي قراءة الحسن[45] برواية النصب إنَّ (ما) على ثلاثة أوجه[46]:

الأولى: أنَّ "ما" زائدة وهذا اختيار المذهب البصري بالإجماع ولم يستحسن الأصفهاني هذا القول: (معاذَ الله أن يكون في القرآن زيادة) وصحح ابن الخطيب هذا القول: (إنَّ الله وصف القرآن بكونه: هدى وبياناً، وكونه لغواً ينافي ذلك فعلى هذا تكون "ما" صفة للنكرة قبلها لتزداد النكرة اتساعاً)[47]

الثانية: تكون "ما" صفة لما قلبها[48]

الثالثة: نكرة موصوفة قالوا: (ويجوز أن تكون ما نكرة فيكون المعنى: إنَّ الله لا يستحي أن يضرب شيئاً مثلاً، وكأنَّ بعوضة في موضع وصف شيء كأنَّه قال: إنَّ الله لا يستحي أن يضرب مثلاً شيئاً من الأشياء، بعوضة فما فوقها)[49] وعلى هذا اختلفت توجيهات إعراب "بعوضة "على عدة أوجه في النصب:[50]

أحدها: أن تكون صفة لـ"ما" إذا كانت "ما" بدل من مثل، ومثلاً مفعول بع للفعل يضرب، وتكون "ما" على هذا وصف باسم جنس نكرة لإبهام ما وهذا مذهب الفراء[51].

الثاني: أن تكون "بعوضة" عطف بيان، و"مثلا " مفعول به للفعل يضرب

الثالث: أن تكون بدلاً من مثل.

الرابع: أن تكون مفعول به لـ يضرب، وانتصب "مثلا" على الحال من النكرة مقدمة عليها.

الخامس: أن تكون مفعولاً به ثان للفعل يضرب، والأول هو "مثلا" على أنَّ يضرب يتعدى إلى اثنين.
السادس: أن تكون "بعوضة" مفعَول أول للفعل يضرب، و"مثلا" مفعول به ثاني.
والسابع: أن تنصب "بعوضة" على إسقاط الخافض بمعنى: أن يضرب مثلاً ما بين بعوضةَ فما فوقها ويروى هذا عن الكسائي أيضاً[52].

أما توجيه قراءة الرفع قرأ بها كلٍ من الضحاك، وإبراهيم ابن أبي عبلة ورؤبة بن العجاج وقطرب: "بعوضةٌ" بالرفع واتفقوا على أنَّها خبر، ولكن فيما يكون عنه خبراً[53].
وقيل: خبر مبتدأ محذوف وتقديره "هو بعوضةٌ" وهذا على وجهين:
الأول: (أنَّ هذه الجملة صلة لـ"ما"، وما اسم موصل بمعنى الذّي وعلى هذا الوجه لا يصح إلاّ على المذهب الكوفي كونهم، لم يشترطوا في جواز حذف هذا الضمير طول الصلة أما البصريون فاشترطوا ذلك في غير صلة "أي" وعلى مذهبهم هذا تكون هذه القراءة شاذة وبهذا التخريج تكون "ما" بدلًا، والتقدير: مثلاً الذّي هو بعوضة.

الثاني: بجعل "ما" زائدة أو صفة وهو بعوضة وما بعده جملة، كالتفسير ما انطوى عليه الكلام السابق، وقيل أنَّها خبر ملفوظ به وهو ما، على أن تكون "ما" استفهامية)[54]
خلاصة القول: استدل الشَّلَوبين قراءتين شاذتين مستدلًا بهما على جواز مجيء "الاسم الموصول "متصلاً بالجملة الابتدائية بقوله تعالى: ﴿مثلًا ما بعوضة فما فوقها﴾ (البقرة: 26) فوجه "بعوضة" بالرفع[55].
وذكر أنَّ مثل هذه الحالة تتواجد بقلة في العربية فقد ذكر نص الجزولي في حديثه عن أي: (إذا كان موصولاً لم يكرهوا أن يجيء موصولاً بأحد جزئي الجملة الابتدائية في حال السعة فقد وضح الشَّلَوبين أنَّ ذلك مكروه في غير "أي" من الموصولات فيكره أن يقال: جاءني الذّي أفضل، لكَنَّه قد جاء قليلا وعليه قراءة من قرأ (مثلاً ما بعوضةٌ) برفع "بعوضة" وأحسنه إذا طالَ الكلام، نحو: ما أنا بالذّي قائل لك سوءاً)[56] والحق أنَّ هذه القراءة قرأ بها كلٍ من الضحاك، وإبراهيم ابن أبي عبلة ورؤبة بن العجاج وقطرب[57] ولقد استسهل أحمد مكي في كتابه "سيبويه والقراءات" وجه الرفع إذا أعربت "بعوضة" خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: تماماً على الذّي هو أحسَن.
والنص الثاني: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ (الأنعام: 154) فَلجأ الشَّلَوبين لتأوَيل القراءة على تَقديرَ: مبتدأ مَحذوف بتأويل "تماماً عَلَى الَّذَي هوَ أحسن"[58] ولقد قرأ بهذه القراءة كلٍ من حسن البصري ويحيى بن يعمر والأعمش وابن اسحاق[59] وهذا التوجيه موافقاً لتوجيه ابن جني الذي قال: (ومثل ذلك قراءة من رؤبة: (مثلاً ما بعوضةٌ) بالرفع قالَ ابن مجاهد: حكاه أبو حاتم عن أبي عبيدة عن رؤبة وقال أبو الفتح: وجه ذلك أنَّ "ما" ها هنا

اسم بمنزلة "الذي"؛ أي: لا يستحي أن يضربَ الذي هو بعوضةٌ مثلًا فحذفَ العائد على الموصول وهو المبتدأ ومثله قراءة بعضهم: (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ) أي: على الذي هو أحسن)[60]

النتائج:

1- أوردَ الشَّلَوبين الآيات القرآنية وقراءاته وظفها في كتابه (حواشي المفصل) لتوجيه الاحكام والقواعد النحوية.

2- لم يشر الى المسائل الخلافية كلها بالتفصيل بل اكتفى الاشارة لها.

3- يلحظ عليه موافقته للمذهب الكوفي في غالبية القراءات التي أوردها.

4- لم يفرق بين قراءة صحية أو شاذة، ولم يطلق أحكام حدية على القراءة المخالفة للقياس كما فعل غيره.

5- خلط الشَّلَوبين بين المذاهب النحوية وهذا أمرا طبيعياً، كونه نحوي متأخر، جاء بعد استقرار قواعد المذاهب النحوية، أضف الى ذلك جاءت منهجية الشَّلَوبين في التوظيف، متضمنة الشواهد السماعية، وآراء النحاة ممن سبقوه بما يتوافق مع رؤيته.

المصادر والمراجع:

1. أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ١٤٢١ هـ.
2. ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري، تح: الدكتور محمود محمد الطناحي – مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م، عدد الأجزاء: ٣.
3. محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، إيضاح الوقف والابتداء، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق: ١٣٩٠هـ – ١٩٧١م، عدد الأجزاء: ٢.
4. محمود بن أبي الحسن (علي) بن الحسين النيسابوري الغزنوي، أبو القاسم، الشهير بـ (بيان الحق) (المتوفى: بعد ٥٥٣هـ)، باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، تح: (رسالة علمية): سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة حرسها الله تعالى عام النشر: ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م.
5. أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت الطبعة: ١٤٢٠ هـ.
6. أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، ط: 1.
7. عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي (المتوفى: ٦٨٨هـ)، تفسير الكتاب العزيز وإعرابه، تح: علي بن سلطان الحكمي، الجامعة الإسلامية بالدينة المنورة، الطبعة: الأعداد ٨٥ – ١٠٠ السنوات ٢٢ – ٢٥ المحرم ١٤١٠ هـ – ذو الحجة ١٤١٣ هـ
8. ا لحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق / بيروت، ط2، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م، عدد الأجزاء: ٧.
9. أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، عدد الأجزاء: ١١.
10. عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ – ١٠٩٣ هـ)، شرح أبيات مغني اللبيب، تح: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق – دار المأمون للتراث، بيروت، ط1.
11. محمد بن محمد حسن شُرَّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، ١٤٢٧ هـ– ٢٠٠٧ م، عدد الأجزاء: ٣.

12. شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: نواف بن جزاء الحارثي، – عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م، عدد الأجزاء: ٢.
13. أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٢٩٦ – ٣٨٤ هـ)، شرح كتاب سيبويه [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) حُقّق كرسالة دكتوراه]، تح: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي إشراف: د. تركي بن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية، عام: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
14. أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م.
15. محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، معاني القراءات للأزهري، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط1، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م، عدد الأجزاء: ٣.
16. إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط1 ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م
17. ابو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تح: د. علي بو ملحم، ط1، ١٩٩٣
18. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، –المكتبة التوفيقية – مصر، عدد الأجزاء: ٣.
19. محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (المتوفى: نحو ٥٠٥هـ)، غرائب التفسير وعجائب التأويل، القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت، عدد الأجزاء: ٢
20. أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م عدد الأجزاء: ٥
21. علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ)، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تح: إبراهيم الإبياري الناشر: دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية، بيروت، الطبعة: الرابعة – ١٤٢٠ هـ
22. محمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)، الجدول في إعراب القرآن الكريم، دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ، عدد الأجزاء: ٣١ (٣٠ ومجلد فهارس) في ١٦ مجلدا
23. عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (المتوفى: ١٣٩٢هـ)، حاشية الآجرومية.
24. حاشية لطيفة للشيخ ابن قاسم (المتوفى: ١٣٩٢هـ) على
25. إعراب القرآن الكريم، لأحمد عبيد الدعاس– أحمد محمد حميدان – إسماعيل محمود القاسم –دار المنير ودار الفارابي – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ
26. هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: عبد الغني الدقر _الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا
27. محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨هـ)، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة
28. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) تح: محمد باسل عيون السود –دار الكتب العلمية–
29. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م، عدد الأجزاء: ٤
30. شرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، – هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان– الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م)
عدد الأجزاء: ٤
31. عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، أمالي ابن الحاجب، تح: د. فخر صالح سليمان قدارة –دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، عام النشر: ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م
عدد الأجزاء: ٢ (في ترقيم مسلسل واحد)
32. أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة ط: 2، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م عدد الأجزاء: ٢٠ جزءا (في ١٠ مجلدات)
33. جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، زاد المسير في علم التفسير، تح: عبد الرزاق المهدي، –دار الكتاب العربي – بيروت، ط: 1 – ١٤٢٢ هـ..

34. أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، -دار الكتب العلمية – بيروت ط: 1 - ١٤٢٢ هـ
35. محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤ هـ، عدد الأجزاء: ٣٠ (والجزء رقم ٨ في قسمين)
36. معاني القرآن للأخفش لأبي الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تح: الدكتورة هدى محمود قراعة -مكتبة الخانجي-، القاهرة ط: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م
عدد الأجزاء: ٢
37. عيسى بن عبد العزيز بن يلَلْبخت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (المتوفى: ٦٠٧هـ)، المقدمة الجزولية في النحو، تح: د. شعبان عبد الوهاب محمد راجعه: د حامد أحمد نيل - د فتحي محمد أحمد جمعة -مطبعة أم القرى- عدد الأجزاء: ١
38. أبو علي الشلوبين، التوطئة، دراسة وتحقيق: الدكتور يوسف أحمد المطوع، ط: 2
39. أبو علي الشلوبين، حواشي المفصل، تح: حماد الثمالي، سنة1402هـ -1982.
40. هشام جعفر حسن، الجهود النحوية لأبي موسى الجزولي، تح: ط: 1 – دار الرضوان للنشر والتوزيع- عمان، سنة2015م- 1436هـ

الهوامش:

(1) الوقف القرآني وأثره في الترجيح عند الحنفية: 12
(2) المفصل في صنعة الإعراب: 92.
(3) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:154/9،وارتشاف الضرب: 1562/3
(4) تمهيد القواعد: 5/ 2324
(5) ينظر: حواشي المفصل:217
(6) ينظر: التحرير والتنوير: 97/17
(7) ينظر: المحرر الوجيز: 2/ 82.
(8) زاد المسير في علم التفسير: 1/ 435.
(9) المفصل في صنعة الإعراب: 57.
(10) البيت من البسيط وعجزه:
والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب؟
وهو مجهول القائل ينظر: الكتاب لسيبويه: 3/ 67، و آمالي ابن الشجري: 91/2، و شرح أبيات مغني اللبيب: 316/4. وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: 143/1
(15)
(12) ديوانه: 113 وهو برواية كلَّ الذّي نال الفتى قد نلته إلاّ التحية.
(13) ينظر: الحجة للقراء السبع: 3/ 351، ومعاني القراءات للأزهري: 370/1،وإيضاح الوقف والابتداء: 466/1، وتفسير القرطبي: 519/11.
(14) حواشي المفصل: 1/ 105- 106.
(15) المفصل في صنعة الإعراب: 34
(16)شرح ابن عقيل: 510/1
(17): معاني القرآن للأخفش: 307/1، و ينظر: معاني القرآن للزجاج: 270/2
(18) ينظر معاني القرآن للأزهري: 1/ 370
(19) ينظر: معاني القرآن للأزهري: 1/ 370، والحجة للقراء السبعة: 260، و باهر البرهان: 307/1.
(20) ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير: 636-637.
(21) ينظر: التوطئة: 186.

(22) حواشي المفصل: 229/1
(23) ينظر: حاشية الآجرومية: 106.
(24) كتاب سيبويه: 1/ 204- 205.
(25) جهود أبي موسى الجزولي:82
(26) المقدمة الجزولية: 222.
(27) ينظر: التوطئة: 314، وأمالي ابن الحاجب: 405/1، وشرح التسهيل (ابن مالك): 384/2، وشرح ابن الناظم: 251، وارتشاف الضرب: 1623/4، وتمهيد القواعد: 2375/5
(28) ينظر: التوطئة: 314
(29) حواشي المفصل:229/1
(30) التوطئة: 314.
(31) ينظر: التذييل والتكميل: 9/ 245، 246 ، وهمع الهوامع: 341/2.
(32) (ت: 688هـ)
(33) ارتشاف الضرب: 1623/4، والتذييل والتكميل: 245/9.
(34) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: 434، واللباب في علوم الكتاب: 18/ 247، وشرح شذور الذهب للجوبري: 470/2، و إعراب القرآن للدعاس: 284/3، وحاشية الآجرومية: 106، والجدول في إعراب القرآن: 67/27.
(35) ينظر: الملخص لابن الربيع: 396/1، وإعراب القرآن للباقولي: 483/2، وارتشاف الضرب:1623/4،و اللباب في علوم الكتاب:247/18، والدر المصون: 132/1، وغرائب التفسير وعجائب التأويل: 1163/2.
(36) ينظر: ارتشاف الضرب في لسان العرب: 4/ 1623.
(37) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل: 1163/2، والتوطئة:314، ارتشاف الضرب: 1623/4، واللباب في علوم الكتاب:247/18.
(38) ينظر: البحر المحيط: 10/ 39
(39) حواشي المفصل: 2/ 483-484.
(40) ينظر: تفسير الكتاب العزيز وإعرابه لابن الربيع: 385.
(41) ينظر: إعراب القران للنحاس: 39/1، والموسوعة القرآنية: 5/ 55.
(42) ينظر معجم القراءات القرآنية: 183/1، والموسوعة القرآنية: 55/5.
(43) ينظر: المحتسب: 145/1، والكامل في القراءات العشر:482.
(44) ينظر: إعراب القران للأصبهاني: 396، ومعجم القراءات القرآنية: 151/2.
(45) ينظر: إعراب القران للأصبهاني: 396، والكامل في القراءات العشر: 482.
(46) ينظر: إعراب القران للنحاس: 39/1، والموسوعة القرآنية: 55/5.
(47) ينظر: اللباب في علوم الكتاب 463/1، ينظر: معاني القرآن للزجاج: 103/1، 104، مشكل إعراب القرآن لمكي: 1\83.
(48) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ ينظر: مشكل اعراب القرآن لمكي: 83/1.
(49) ينظر: معاني القرآن للزجاج:103/1-104
(50) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: /202، ومنار الهدى:66/1.
(51) ينظر: البحر المحيط: 266/1- 267، ومعاني القرآن للفراء: 22/1
(52) ينظر: الجمل في النحو للخليل: 121، وباهر البرهان في معاني مشكلات القرآن: 49/1، ومعاني القرآن للزجاج: 104/1، وإعراب القرآن للنحاس: 139/1، ومعاني القرآن للفراء: 22/1.
(53) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 40/1، ومعجم القراءات القرآنية: 1/ 183.
(54) ينظر: البحر المحيط: 198/1، والدر المصون: 223/1، 126/1، واللباب في علوم الكتاب: 464/1.
(55) ينظر الكشاف لزمخشري: 2/ 81
(56) شرح المقدمة الجزولية الكبير: 608/2
(57) ينظر معجم القراءات القرآنية: 1/ 183

(58)ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير: 2/ 608، وشرح المقدمة الجزولية الصغير للشلوبين: 108، و حواشي المفصل: 483/2.
(59) معجم القراءات القرآنية: 151/2.
(60) المحتسب: 64/1.